البحث الثانـــى

تحريـــر الاقتصـــاد ومستقبـــل التخطيـــط فـــى مصـــر

نحو نموذج مصرى لاقتصـــاد السوق الاجتماعـــى

د . صلاح زين الدين

مقدمة:

يدور موضوع هذا البحث حول تحرير الاقتصـــاد ومستقبـــل التخطيـــط فـــى مصر. وقد يجد المرء للوهلة الأولـــى تناقضـــا بيـــن مفهومى تحرير الاقتصـــاد والتخطيـــط الاقتصـــادى. فكيـــف يمكن الجمع بيـــن النقيضيـــن فـــى هذا البحث؟ لقـــد أحكمت الدولـــة قبضتهـــا على الاقتصـــاد المصرى فـــى الستينيـــات واتبعـــت اسلوب التخطيـــط الاقتصـــادى من اجل اصلاح ما افسدتـــه اليـــد الخفيـــة. ولما تعثرت تجربـــة التخطيـــط حاولت الدولـــة نفسهـــا تنشيـــط آليات السوق وتحرير الاقتصـــاد لاصـــلاح ما عجز التخطيـــط عن اصلاحه. ومن هنا يتضـــح للمرء ان الاصـــلاح الاقتصـــادى هو القاسم المشتـــرك بيـــن تخطيـــط الاقتصـــاد المصرى وتحريـــره. والتحـــولات التـــى تجرى فـــى العالـــم تجعلنـــا نستشعـــر انه يتـــم صياغـــة نظام عالمى جديد يرفـــع مانيفيستـــو ليبرالـــى يسجل باهتمـــام تاريخى خطوات شبـــح يغزو اوروبـــا الشرقيـــة واسمه الاقتصـــاد الحر. ولـــم تكن مصر بمعزل ابدا عن التحـــولات العالميـــة سواء اشتراكية او ليبراليـــة.

يستهدف البحث تحليل ونقد برامج الاصـــلاح الاقتصـــادى فـــى ظل نظام التخطيـــط ثـــم الانفتـــاح الاقتصـــادى فـــى محاولة للتعرف على اسباب عدم نجاح التحـــول الاشتراكـــى واسباب تعثـــر التحـــول الـــى اقتصـــاد الســـوق. وذلك حتى يمكن استشـــراف المستقبـــل لبرنامـــج اصـــلاح اقتصـــادى حقيقـــى وشامل فـــى اطار نموذج مصرى لاقتصـــاد الســـوق الاجتماعـــى.

ويمكن رصد محاولات اصلاح الاقتصاد المصرى وتحريره فى العقود الاربعة الماضية حيث جرت تحولات جذرية اقتصاديا واجتماعيا واكتسب فيها التحرير والاصلاح الاقتصادى مفاهيما واهدافا تتمشى مع طبيعة كل مرحلة :

فى مستهل الخمسينيات تحول الاقتصاد المصرى من اقتصاد رأسمالى تابع فى عهد الملكية الى اقتصاد مختلط تلعب الدولة دورا هاما فى توجيهه فى عهد الجمهورية، وتميزت السنوات ١٩٥٢ـ١٩٦٠ بأنها فترة الرأسمالية الموجهة. وكان يقصد بالاصلاح الاقتصادى فى تلك الفترة التغلب على عيوب ونواقص اقتصاد السوق الموروث من العهد الملكى. واستهدف نظام ثورة يوليو من هذا الاصلاح مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولم يكن هذا التحول بعد ثورة ١٩٥٢ كافيا لمواكبة التحرر السياسى وتطلعات الجماهير الى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية فكانت مرحلة التحول الاشتراكى بقوانين التأميمات واتباع التخطيط المركزى فى الستينيات. وفى تلك الفترة اكتسب مفهوم الاصلاح الاقتصادى التحول نحو التخطيط المركزى واستهداف مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات.

وفى بداية السبعينيات كان من الواضح عدم قدرة نظام التخطيط على علاج مشكلات الاقتصاد المصرى فنودى بسياسة الانفتاح. وفى هذه الفترة اكتسب الاصلاح الاقتصادى مفهوم التحول الى اقتصاد السوق والابتعاد عن التخطيط المركزى الشامل واستهدف الاصلاح الاقتصادى تحرير الاقتصاد المصرى فى اتجاه ليبرالى ومحاولة اطلاق حرية آليات السوق.

وحتى لا نخرج عن اطار وهدف هذا البحث فسوف نتناول فى الاجزاء الثلاثة التالية :

محاولة الاصلاح الاقتصادى فى ظل التخطيط ثم فى ظل الانفتاح الاقتصادى لكى نستشرف مستقبل التخطيط والاصلاح الاقتصادى فى مصر: فيتناول الجزء الأول التحول الى نظام التخطيط فى الستينيات واتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ السبعينيات، اما الجزء الثانى فيتناول اهمية الاصلاح الاقتصادى الشامل وضرورة التحول الى شكل ملائم من اقتصاد السوق، وفى الجزء الثالث نحاول صياغة نموذج مصرى لاقتصاد السوق الاجتماعى والذى تقوم فيه الدولة بدور حاسم لضمان فعالية آليات السوق والمنافسة ويكتسب فيه التخطيط الاقتصادى مفهوما جديدا، وتبرز فيه هويتنا الحضارية.

١ ـ الاصلاح الاقتصادى بين التخطيط والانفتاح

كانت الدولة فى مصر وما زالت تلعب دورا هاما فى الحياة الاقتصادية بحكم التكوين التاريخى للمجتمع النهرى بمفهوم "فيتفوجل" وفى التاريخ المعاصر نجد ان ثورة يوليو ١٩٥٢ أحكمت قبضتها على الحياة الاقتصادية وارادت اصلاح نظام الاقتصاد الحر الموروث من العهد الملكى بشكل براجماتى وباسلوب المحاولة والخطا. وتغيرت فلسفة الاصلاح الاقتصادى واهدافه حسب كل مرحلة، واستهدف الاصلاح الاقتصادى فى بداية الثورة التحول من الرأسمالية الحرة الى الرأسمالية الموجهة، واستهدف فى النصف الثانى من الستينيات التخطيط الاقتصادى والتحول الاشتراكى.

وقد تميزت الفترة الناصرية فى مصر بتجسيد قوى لمفهوم البيروقراطية السياسية وتأميم الصراع الطبقى، حيث لم يحسم الصراع السياسى والاجتماعى لصالح الرأسمالية الكبيرة او القوى الشعبية المناقضة لها. فقد نجح نظام ثورة يوليو من احداث توازن سياسى واجتماعى وتعويق اية محاولة لحسم الصراع لصالح طبقة اجتماعية معينة. وذلك يعيد الى الاذهان فترة لويس بونابرته فى فرنسا التى حللها ماركس فى تقرير بروميير. ويمكن القول بان البيروقراطية

السياسية فى مصر لم تكتسب شرعيتها، على الاقل حتى بداية عهد الرئيس السادات، عن طريق انتخابات حرة، بل عن طريق التصدى لواجبات التنمية الاقتصادية وعن طريق التدخل المتزايد للدولة فى النشاط الاقتصادى، فقامت بصنع السياسة الاقتصادية فى ظل نظام التخطيط ثم فى ظل نظام الانفتاح الاقتصادى بمشاركة وجهود بيروقراطية اقتصادية خلقتها بنفسها.

وتكونت البيروقراطية الاقتصادية من خلال التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الفترة الناصرية. لقد نمت هذه الفئات المتوسطة، بصفة خاصة بعد ضرب الشرائح العليا من البرجوازية المصرية، وتكونت لها مصالح اقتصادية متنامية فى اطار الاقتصاد العام اساسا. وقام عبد الفضيل بتوصيف هذا الوضع بانه لم يعد التجار والحرفيون واصحاب الورش والمصانع الصغيرة وارباب المهن الحرة يشكلون العمود الفقرى للطبقة المتوسطة فى المدن المصرية كما كان الحال قبل الثورة، وانما اصبح المهنيون والتكنوقراط والفئات البيروقراطية وعناصر الانتلجنتسيا المختلفة يمثلون عصب الطبقة المتوسطة الجديدة. وهى لا تنهض على الملكية التقليدية لوسائل الانتاج، بل على التحكم فى القرارات الاساسية المعلقة بتوجيه وسائل الانتاج والتصرف بالفائض الاقتصادى المتولد فى المجتمع (قارن مرجع ١٠ ص ٢١٨). وكانت ثورة يوليو نموذجا اقتدت به الحكومات العسكرية فى الدول النامية خاصة فى امريكا اللاتينية وابتكروا للتعبير عن ارتباطها بالجماهير الشعبية اصطلاح "الشعبية" Populism وقدمت لنا دروسا تاريخية للانتقال والتحول فى وبين المتناقضات الاجتماعية والطبيعية غير المستقرة للفئات الوسطى فى العالم الثالث.

لقد جرت حركة تأميمات واسعة فى الستينيات واصبح للتخطيط مؤسساته. وارتفعت الاستثمارات فى الصناعات الثقيلة وكان نموذج التخطيط السوفييتى هو الملهم للخطة الخمسية الأولى المركزى او مايسمى احيانا باقتصاد الاوامر والتوجيهات الادارية Commands

Economy حيث يتم تخصيص الموارد عن طريق هيئة تخطيط مركزية، ويحصل كل فرد على نصيب معين من السلع والخدمات وليس له حرية اختيار كميتها او نوعيتها. لقد جرى ادخال بعض عناصر السوق فى تجربة التخطيط المصرى، حتى انه كان يشبه الى حد كبير نظام اشتراكية السوق. وعندما يحاول اقتصاد التخطيط استخدام عناصر السوق فان اكبر عقبة امام نجاحه تنشا بسبب رغبة بيروقراطية التخطيط فى فصل وظيفة الاثمان ودورها فى توزيع الدخل عن وظيفة الاثمان فى نقل المعلومات وتقديم حوافز (م ١٦ ، ص ١٢).

وبالرغم من الانجازات الرائعة لتجربة التخطيط الاقتصادى فى الستينيات الا انها تآكلت بسبب الانفجار السكانى وعوامل الضعف الداخلية للنظام الاقتصادى والسياسى حينئذ. واصبحت تجربة الستينيات تاريخا يمكن الاستفادة منه ولكن لا يجب تكراره. فقد كان الانجاز الاقتصادى فى الستينيات متواضعا بالقياس الى طموحات القيادة السياسية وقتها او حتى بالمقارنة بانجازات دول نامية اخرى تكيفت فى وقت مبكر مع التغيرات العالمية مثل الدول الصناعية الجديدة فى آسيا وامريكا اللاتينية.

فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة من ١٩٦١/٦٠ الى ١٩٦٥/٦٤ بلغ نحو ٦ر٦٪، وفى الفترة مابين ١٩٧٠/٦٥ انحفض الى ٤ر٣٪ (م ٢٣ ، ص ٤٢). كما ان المدخرات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى تناقصت من ٥ر١٥٪ عام ١٩٥٥ الى ٧ر١٢٪ عام ١٩٦٠ ، والى ٩ر١٣ عام ١٩٦٥ ، والى ٤ر٩٪ عام ١٩٧٠ (م ٢٠ ، ص ٣٨٩). ويستنتج اوبريان O'Brien ان الخطة الخمسية الأولى افترضت ان النشاط الاقتصادى يتم تخطيطه مركزيا، ولكن فى الواقع عند التنفيذ فان الخطة لم تشمل اكثر من انفاق استثمارى بواسطة القطاعين العام والخاص. كما ان صياغة برامج الخطة لم تكن ابدا مخططة مركزيا بدرجة راقية او حتى بطريقة علمية (م ٢٧ ، ص ٣١٩). لقد كان النظام الاقتصادى فى الستينيات، على الاقل نظريا مقيدا برقابة

مركزية للتخطيط. ويرى مابرو ورضوان ان مشكلات الصناعة المصرية بعد ١٩٦٢ كانت بسبب ارتفاع تكلفة العمل الناتج من سوء التنظيم، وسياسات اعادة التوزيع، والاختناقات فى جانب العرض (م٢٣). بينما يرى اكرام السبب فى ذلك يرجع الى تبديد الموارد والمواد الخام ومدخلات عملية الانتاج بسبب سوء الادارة، ويشمل ذلك استخدام القطن طويل التيلة فى صناعة الغزل والنسيج، وفشل كل إستراتيجية التصنيع المتبعة، وسياسة التسعير، وسياسة التجارة الخارجية التى تجاهلت المزايا النسبية (م ٢٠).

ان فشل الاصلاح الاقتصادى فى فترة التحول الاشتراكى يعود الى اسباب كامنة فى طبيعة النظام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى مصر حينئذ، فالعجز الذاتى للبيروقراطية السياسية والاقتصادية عرقل اى محاولة للاصلاح الجذرى الشامل. كما ان طبيعة تكوين البيروقراطية الاقتصادية التى تصنع السياسة الاقتصادية وتراقب الاقتصاد المصرى ظلت كما هى، وتفاقمت لديها مشكلات القرار الاقتصادى. وهذا النظام البيروقراطى المسئول عن رقابة جزء كبير من قطاع الصناعة والتأثير على باقى القطاعات الاقتصادية لتحقيق اهداف الدولة تتحول فيه المشكلات الداخلية والادارية الى مشكلات اقتصادية ولعل من اهم مشكلات البيروقراطية الاقتصادية فى المستوى الادنى تناقض السياسات والتوجيهات، وقصور فى السلطة المسئولة، وعدم القدرة على صنع القرار، ومشكلات ادارية تجعل صناعة القرار بطيئة وغير فعالة. والادارة الحكومية وهى ادنى مستوى فى البيروقراطية الاقتصادية تعد عاملا معوقا لتنفيذ القرارات بسبب تزايد حجمها ومعدل نموها مع نقص المهارات الادارية فيها مما يجعلها منعدمة الكفاءة، بمعنى ان القرارات يصعب تنفيذها، وآثارها لا يمكن رقابتها. فقد اتسع حجم الجهاز الادارى بدرجة كبيرة وقفز عدد العاملين المدنيين فى الدولة من ٢٢٠ الف قبل الثورة الى نحو ٢ر١ مليون عام ١٩٦٩/١٩٧٠ ثم الى اكثر من ٢ مليون عام ١٩٨٧ . اى بزيادة سنوية تصل الى ٧٤٪ فى

الفترة ١٩٧٠/١٩٧٨ ، وهى زيادة رهيبة بالمقارنة إلى زيادة سنوية لا تجاوز ٦٪ فى الدول المتقدمة. لذلك تصل البطالة المقنعة فى مجال الادارة الحكومية دون القطاع العام ٤٠٪ (م ٣ ، ص ٤). وكان التوسع الكبير فى قوة العمل فى الجهاز الادارى والقطاع العام يعكس ضمن اشياء اخرى عدم وجود مضمون موضوعى لالتزامات السياسة العامة والفشل فى تطوير القطاع الخاص بشكل يجعله قادرا على امتصاص جزء مناسب من قوة العمل. ومن هنا نشأت مشكلة التزام الدولة بتعيين الخريجين. وبعد اتساع قاعدة البيروقراطية فى الستينيات بتعيين الخريجين الذين لا يستوعبهم سوق العمل، جرى فى السبعينيات اصلاح ادارى لرفع كفاءة الافراد وتحسين النظم الادارية (م ١٤)

كما ان انعزال السياسة الاقتصادية فى الستينيات اعاق عملية الاتصال بديناميكية السوق العالمية. وشهدت تلك الفترة اتباع بعض الدول النامية فى جنوب شرق آسيا لاستراتيجية تدعيم الصادرات، وارتقت الى مصاف الدول الصناعية الجديدة. وكانت نهاية التجربة الاشتراكية فى الستينيات ليس فقط بسبب الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ وانما ايضا لعوامل الضعف الكامنة فى النظام نفسه، ونختلف فى هذا المقام مع بعض الآراء التى تبرر انغلاق الفترة الناصرية (م ٥ ، ١٦١). وبالاضافة الى فشل نظام التخطيط فى مصر، يمكن ايجاز اسباب تدهور اداء الاقتصاد المصرى فى نهاية الستينيات الى اسباب منها اعتماد سياسة التصنيع على احلال الوارد والتوجه نحو الداخل والتصنيع الثقيل دون تحقيق زيادة فى القيمة المضافة بالدرجة المرغوبة فى اطار التدخل فى اسواق السلع والخدمات وتحديد اسعار تحكمية، والانفجار السكانى والندرة الشديدة فى مساحة الارض الزراعية والقابلة للزراعة، وتفاقم ازمة الاسكان خاصة فى المدن، واخيرا تلوث البيئة واستنزاف الموارد غير المتجددة.

وكان شكل الليبرالية الاقتصادية فى السبعينيات انعكاسا للتطورات الاقتصادية والسياسية فى الستينيات. وقبل ثمانية عشرة عاما سبقت مصر دول اوروبا الشرقية الدول النامية فى الدعوة الى اصلاح وتحرير الاقتصاد. وقدمت مصر نموذجا للانفتاح الاقتصادى مازال مثيرا للجدل والاختلاف حتى اليوم. وكان هذا الاتجاه رد فعل لفشل نظام الاقتصاد المختلط الذى احتوى على عناصر التخطيط بدرجات متفاوتة.

لقد وصل هذا النموذج فى بداية السبعينيات الى مأزق، حيث جمع فى احشائه الكثير من نقاط ضعف النظامين الاشتراكى والرأسمالى. وكان من العبث محاولة تطبيق اشتراكية بدون اشتراكيين، وبدون رقابة حكومية فعالة، او تطبيق ليبرالية اقتصادية بدون توفر آليات السوق مع استهلاك ترفى غير منضبط. وكانت صورة المجتمع كما عبرت عنها وثيقة الخطة الخمسية ١٩٨٢/١٩٧٨ " مجتمع يعوزه الانضباط والنظام، فقد وجد توزيع بدون انتاج، ووعود بلا التزام، وحرية بدون مسئولية" (م ١٣ ، ص ١٩).

وكما اوضحنا من قبل ان دور السوق فى اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد فى نظام التخطيط المركزى ضئيل جدا او يكاد ينعدم. حتى محاولات انصار اشتراكية السوق لادخال آليات السوق فى نظام التخطيط لم تنجح نظريا او تطبيقيا لعدم الاعتراف باهمية الملكية الخاصة والمنافسة فى تحريك آليات السوق.

ويمكن القول انه جرت محاولات لتشجيع الرأسمالية الوطنية للقيام بدور اكبر فى التنمية الاقتصادية، او تحول رأسمالى بدون رأسماليين فقد ضربت البيروقراطية السياسية الشرائح العليا من البرجوازية الكبيرة وطبقة المديرين ورجال الاعمال فى الستينيات ومن المؤكد ان بعثها او ايجاد بديل حقيقى لها يتحلى بروح التجديد والمخاطرة ويستوعب متغيرات العصر يستغرق بعض الوقت. واعطيت حرية اكبر للقطاع الخاص فى انشطة اقتصادية كانت قاصرة على القطاع العام

مثل انشطة الاستيراد وانتاج بعض السلع: وترتب على ذلك ارتفاع نصيب استثمارات القطاع الخاص الى ٢٤ر٢٪ من اجمالى الاستثمارات فى خطة التنمية ١٩٨٢ـ١٩٨٧ ، والى ٤٠٪ من اجمالى الاستثمارات فى خطة التنمية ١٩٨٧ـ١٩٩٢ (م ١٢ ، ص ٢٠).

وقد عارض قطاع كبير من البيروقراطية الاقتصادية التى نشأت فى الستينيات هذه السياسة، كما لم تتوفر الارادة السياسية لتنفيذها. ويضاف الى ذلك انعدام الخبرة فى السياسة الاقتصادية فى تعاملها مع وسائل التوجيه الاقتصادى على المستوى الكلى، حتى اصبح من المعتاد التدخل الحكومى على المستوى الجزئى فى المشروعات الاقتصادية والاستثمارات الجديدة، وايضا فى التعاملات اليومية للوحدات الاقتصادية العامة.

وفى الحقيقة انه بالرغم من قوانين الانفتاح وتعديلاتها حتى اليوم، فانها لم تعمل على تغليب اقتصاد السوق، فمازالت الدولة تهيمن على النشاط الاقتصادى لدرجة كبيرة. وفيما بين ١٩٧٤/١٩٧٣ الى ١٩٨٢ نمى الناتج المحلى الاجمالى بنحو ٩ـ١٠٪ للفرد. وبعد هذا النمو السريع فى عقد السبعينيات فان معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى بدا فى الانخفاض الحاد بعد ١٩٨٣/١٩٨٢ وهبط الى اقل من مستوى ٨٪ الذى توقعته خطة التنمية ١٩٨٣/١٩٨٢ـ١٩٨٧/١٩٨٦: وفى عام ١٩٨٥/١٩٨٤ بلغ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى نحو ١ر٧٪ ثم انخفض الى ٩ر٥٪ عام ١٩٨٦/١٩٨٥ (م ٣١ ، ص ٢). وعلى اية حال فانه فى ظل الانفتاح الاقتصادى نجد ان القطاع العام المصرى تغير فيه اجمالى عامل الانتاجية ربما بسبب تحسن استغلال الطاقة فى الشركات التى تتبع احلال الوارد، وانه يجب على شركات التصدير تحسين التكنولوجيا المستخدمة لترفع من اجمالى عامل الانتاجية وتكون قادرة على المنافسة فى الاسواق العالمية (م ١٨ ، ص ٥٣).

ولاستشراف مستقبل الاصلاح الاقتصادى فى مصر يجدر الاشارة الى الافكار الواردة فى بعض محاولات الاصلاح الاقتصادى منذ اعلان سياسة الانفتاح حتى اليوم. وقد اخترنا على سبيل المثال مقترحات بعثة موللر الالمانية فى عهد الرئيس السادات، ثم برنامج الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى وقانون شركات قطاع الاعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فى عهد الرئيس مبارك.

(ا) مقترحات الاصلاح الاقتصادى لبعثة موللر:

يحتوى تقرير بعثة موللر A. Moller وزير المالية الالمانى الاسبق، والذى نشر فى عام ١٩٨٠ على نصائح استشارية فى شكل برنامج لاصلاح الاقتصاد المصرى (م ٢٥).

ويمكن بلورة مقترحات بعثة موللر الالمانية فى الخطوط العريضة التالية، والتى لم تفقد دلالتها بعد اكثر من عشر سنوات على صياغتها:

ا ـ تقوية خطوات اندماج الاقتصاد المصرى فى السوق العالمية، ومراعاة نوعية واختلاف مصادر العملة الاجنبية وهى السياحة والبترول وقناة السويس وتحويلات العاملين فى الخارج.

ب ـ تقوية كفاءة المؤسسات المهتمة بصياغة وتنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات.

ج ـ خفض قيمة الجنيه المصرى وتوحيد اسعار الصرف الثلاثة.

د ـ خفض تدريجى للدعم الحكومى مع التخلص من نظام الاقتصاد المختلط، وتقوية آليات السوق واعطاء حرية اكبر للقطاع الخاص.

هـ ـ الحد من الانفجار السكانى والاهتمام ببرامج تنظيم الاسرة.

و ـ الاهتمام بالتخطيط الاقليمى واعطاء المحليات قدرا اكبر من اللامركزية فى اتخاذ القرارات وانشاء مجالس محلية لا مركزية يكون لها سلطات مالية.

ل ـ اجراء اصلاح مالى بتوحيد الميزانيات الخاصة، وتبسيط ادارة الضرائب، وربط سياسة الانفاق العام بأهداف محددة، والغاء الدعم والتمويل بالعجز، واعادة صياغة سياسة الاستثمار، وتحويل الانفاق العام من اغراض الاستهلاك الى اغراض الاستثمار.

س ـ اصلاح المؤسسات العامة (وكانت حينئذ تمثل ٧٥٪ من انتاج الصناعة، ونحو ٩٠٪ من اجمالى استثمارات الصناعة) وادخال اسعار السوق، وحوافز للربح والاجور العادلة.

ص ـ عمل حوافز لتكوين المدخرات.

ع ـ تحسين مناخ الاستثمار للمستثمرين المحليين والاجانب.

ك ـ تحديث نظم النقل والمواصلات والاتصالات.

م ـ اصلاح نظام التعليم ليتجه نحو اهداف الانتاجية وكفاءة نظام التعليم.

ن ـ وقف التزام الدولة بتعيين الخريجين.

وهذه القائمة من مقترحات الاصلاح مضى عليها اكثر من عشر سنوات ومازالت صالحة للمناقشة والأخذ بها حتى اليوم. وبمقارنة هذه القائمة من التوصيات ببرنامج الألف يوم لتحرير الاقتصاد، نجد انها لم تفقد اهميتها.

(ب) مشروع الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى :

مفهوم هذا المشروع هو التحول الى الاقتصاد الحر الذى يعتمد على آليات السوق والعرض والطلب مع حماية ورعاية محدودى الدخل، على ان يتم ذلك خلال فترة محددة لا تتجاوز الألف يوم. وتتضح اتجاهات تحرير واصلاح الاقتصاد المصرى من محتويات هذا المشروع التى ترتكز على سياسة النمو، وسياسة التثبيت الاقتصادى، وتحريك الموارد، ومراعات الابعاد الاجتماعية (م ٨).

(ج) الدعوة الى الخصخصة واصدار قانون شركات قطاع الاعمال :

فى السنوات الخمس الماضية تمخضت محاولات العودة الى تطبيق اقتصاد السوق واطلاق آليات المنافسة الحرة فى كثير من الدول النامية والمتقدمة الى ابتكار اكثر من اسلوب للخصخصة. وقد عدد بيرى M. Pirie اساليب الخصخصة بواحد وعشرين طريقة تبدأ بمشاركة القطاع الخاص للشركات المملوكة للدولة فى الادارة او الملكية وتنتهى ببيع اسهم واصول وحدات القطاع العام بالكامل للنشاط الخاص (م ١٧ ، ٢٨ ، ٣٣). وتشير احدى الدراسات حول الخصخصة فى مصر الى ان القيمة السوقية لاصول القطاع العام المصرى تبلغ نحو ٨٤ر٢ مليار جنيه، وعند خصخصة ١٠٪ من القطاع العام المصرى سيتحقق ٨ر٤ بليون جنيه تساهم فى خفض عجز الموازنة العامة للدولة. كما تساهم الخصخصة فى تحسين الانتاجية وفى اعادة توزيع الدخل خاصة اذا اتبع اسلوب البيع للعاملين بهذه الشركات (م ١١ ، ص ١٦٦). وفى دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD استنتاج ان الدول النامية التى اتبعت اقتصاد السوق تتسع امامها فرص افضل للتنمية (م ٣٦).

ويعتبر صدور قانون شركات قطاع الاعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ خطوة على طريق اصلاح القطاع العام (م ٦). لايتضمن القانون تعديلا

جوهريا فى نظام الملكية وانما انشاء شركات قابضة لتحل محل هيئات القطاع العام مع تمتع الشركات الخاضعة لهذا القانون بنفس مزايا شركات المساهمة الخاضعة لاحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وتنص المادة الأولى على ان راس مال الشركة القابضة مملوك بالكامل للدولة او للاشخاص الاعتبارية العامة، وتأخذ الشركة القابضة شكل شركة المساهمة وتعتبر من اشخاص القانون الخاص.

واتى القانون بتعديل فى شكل الادارة فتنص المادة الثالثة منه على الا يعتبر رئيس واعضاء مجلس الادارة من العاملين بالشركة. وعدد اعضاء مجلس الادارة يتراوح بين ٧ـ١١ عضوا، وهم رئيس مجلس ادارة متفرغ وعدد خمسة على الاقل من ذوى الخبرة فى النواحى الاقتصادية والمالية والفنية والقانونية وادارة الاعمال، بالاضافة الى ممثل عن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يختاره مجلس ادارة الاتحاد.

ويصدر بتشكيل مجلس الادارة قرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح من رئيسها لمدة ثلاثة سنوات. ويبدو التمسك بمبدأ الادارة بالاهداف حيث تنص هذه المادة على انه لا يجوز تجديد تعيين رئيس واعضاء مجلس الادارة اذا لم تحقق الشركة الاهداف المحددة لها خلال مدة التعيين.

وتتكون الجمعية العامة للشركة القابضة من الوزير المختص رئيسا وعدد يتراوح بين ١٢ـ١٤ من ذوى الخبرة منهم ممثل واحد على الاقل يرشحة الاتحاد العام لنقابات مصر، ويصدر باختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء.

يتناول الباب الثانى من القانون المذكور الشركات التابعة للشركات القابضة. ويحدد نظام الملكية للشركة التابعة بان يكون لاحدى الشركات القابضة ٥١٪ من راس مالها على الاقل (مادة ١٦) وان

اسهم الشركة التابعة قابلة للتداول فى البورصة. (مادة ٢٠) وتحل الشركة اذا بلغت الخسائر نصف رأس المال (مادة ٣٨).

ولا يمكن الحكم مسبقا على فعالية قانون قطاع الاعمال العام فى التطبيق. ومن جهة اخرى فان مجرد صدور القانون لا يضمن الاصلاح الاقتصادى، والباحث المتابع للتشريعات المتعاقبة والمتعددة فى مصر يدرك ان هذا الاسهاب التشريعى سببه ان هذه القوانين كانت توضع على عجل ولها طابع العمومية بدون تفصيل يستعان به عند التطبيق فتختلف وجهات النظر تجاه القانون وتفسره تفسيرات مختلفة متباينة واحيانا متضاربة، كما يكشف التطبيق عن مشاكل اضافية مثل تعدد الفتاوى وتضارب الاحكام (م ٣ ، ص ١٣). ويبرز الخطا الاساسى انه لايشارك بدرجة كافية فى اعداد هذه القوانين المتخصصين فى الاقتصاد. ان الفصل بين الملكية والادارة لوحدات القطاع العام بحيث يقتصر دور الدولة بصفتها المالكة على المحاسبة لكل النتائج لا يكفى فى تقديرنا لضمان تحقيق الكفاءة الاقتصادية والادارية، ولا يمكن تصور ان تمارس ادارة المشروع العام فى مصر لنشاطها بذات الاسلوب والنهج الذى تدار به الاستثمارات الخاصة، وذلك فى ظل اوضاع اقتصادية قتلت فيها روح المنافسة والمخاطرة والتجديد. ولا يعد تحقيق ذلك فى راينا مستحيلا لكنه يحتاج الى بعض الوقت نخشى ان يكون فيه يوم الحكومة بمقدار سنة. ومع تقديرنا لرأى تنبرجن حول انتفاء العلاقة بين شكل الملكية والكفاءة الاقتصادية، فان التحرر الاقتصادى لا يتم بدون توفر اهم اركانه وهو الملكية الخاصة. وعلى الملكية العامة ان تتحرر من اعبائها التى تضعف من جسد الدولة وروحها.

ولعل المازق الذى تواجهه سياسة الاصلاح الاقتصادى فى مصر الآن، هو كيفية المواءمة بين الضرورة الموضوعية للاصلاح الاقتصادى الذى يستغرق وقتا طويلا، وبين امكانيات وفرص التنفيذ المتاحة سياسيا واداريا. ان المقترحات الواردة فى تقرير بعثة موللر او فى

برنامج الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى ليست راديكالية بدرجة كافية لاحداث اصلاح حقيقى. فبينما كانت خلفية تقرير موللر الذى وضعه خبراء المان هو تدعيم طلبات الاقتراض والمعونة من الدول الغربية وخاصة المانيا، فإن خلفية برنامج الالف يوم هو إتمام الإتفاق مع صندوق النقد الدولى لبرنامج اصلاح هيكلى للاقتصاد المصرى، وتقديم قروض مناسبة. وبذلك نرى ان هذه المقترحات تبتعد عن اصلاح حقيقى يعتمد على القوى الذاتية للاقتصاد المصرى، وانما هى صكوك لضمان استمرار الدعم المالى الاجنبى بما له من تأثير مفسد للادارة السياسية والاعتماد على الذات (م ٧ ، ص ٤).

ان مقترحات بعثه موللر باعتراف احد اعضائها تسمح بعمل برنامج اصلاح جزئى لبعض المتغيرات الاقتصادية وترشيدها نسبيا، والتى قد تكون مستحبة فى السياسة الداخلية، بينما الاصلاحات الهيكلية الحقيقية والتى قد تكون عنيفة فانها تؤجل. ويساعد ذلك فى المحافظة على الاوضاع القائمة بدلا من تغييرها. وتترك مشكلات الثمن والاختلالات الهيكلية لتحلها المؤسسات الدولية والدول مانحة القروض والمساعدات، مع الثقة فى تقديرهم للدور الاستراتيجى لمصر فى المنطقة. وتبعا لهذا المنطق اسقط جزء من ديون مصر الخارجية فى نوفمبر سنة ١٩٩٠ تقديرا لدور مصر فى حرب الخليج (م ٣٥ ، ص ٨).

٢ ـ ضرورة الاصلاح الاقتصادى الشامل والتحول الى اقتصاد السوق

بالرغم من ان سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ بدايتها استهدفت اطلاق قوى السوق واتباع اللامركزية فى ادارة الاقتصاد القومى، الا انه لم يتحقق من الاصلاح الاقتصادى الا النذر اليسير. ومضى نحو ثمانية عشر عاما على بداية تحرير الاقتصاد المصرى باتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى. وبقيت المشكلات كما هى، فقد ارتفع تعداد السكان الى ٥٦ مليون، ومعدل نمو الناتج القومى الاجمالى انخفض من ٧٫٥٪ فى المتوسط للفترة ١٩٧٥ـ١٩٨٢ الى نحو ٥٪ فى

الفترة ١٩٨٢ـ١٩٩٠ . كما تقدر منظمات التمويل الدولية معدل نمو الناتج القومى الاجمالى فى سنة ١٩٨٩ بنحو ١٪ .

وفى الفترتين المذكورتين انخفض نصيب الصناعة فى الناتج القومى الاجمالى من ١٢٪ الى ٨ر٥٪. اما العجز فى ميزان المدفوعات فقد بلغ نحو خمسة مليار دولار فى ١٩٨٨/٨٧ ، والى نحو ٧ر٥ مليار دولار فى ١٩٨٩/٨٨ .

اما الديون الخارجية فقد بلغت نحو ٤٦ مليار دولار فى ١٩٨٩/٨٨ ، وخدمة الدين سنويا ٦ر٦ مليار دولار. وجرى اسقاط لبعض الديون الخارجية نحو ١٦ مليار دولار (م ٣١ ، ص ٥٩). ونجد ان عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج القومى الاجمالى قد انخفض من ٦ر٢٨٪ سنة ١٩٧٥ الى نحو ٨ر١٥٪ فى سنة ١٩٨١/٨٠ ، ثم ارتفع ثانية الى ٥ر٢٣٪ فى سنة ١٩٨٥/٨٤ وهى نسبة مرتفعة وتعد مصدرا رئيسيا للضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة. وبلغت نسبة اجمالى الدعم الى الايرادات نحو ٦ر٢٠٪ فى سنة ١٩٧٥ وانخفضت الى ٥ر١٤٪ سنة ١٩٨٥/٨٤ (راجع جدول ٢ فى الملحق).

ويذهب جزء كبير من هذا الدعم بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى شركات القطاع العام، لذلك فمن المتوقع ان يكون للخصخصة اثر فعال فى معالجة العجز فى الموازنة العامة للدولة ،ونظرا لاستمرار مشكلات الاقتصاد المصرى ايضا فى التسعينيات فانه توجد ضرورة ملحة للالتزام ببرنامج اصلاح اقتصادى شامل يستهدف تغيير الهيكل الاقتصادى، بحيث يمكن تحقيق التكيف والاستقرار الاقتصادى، واتباع سياسة رشيدة لسعر الصرف، واعطاء حوافز للاستثمار الخاص، وتحرير التجارة الخارجية، وتحرير الاسعار لتقترب من الاسعار العالمية، واصلاح القطاع العام، وتقييد الانفاق العام وكمية النقود لمكافحة التضخم.

٢-١ ـ ضرورة التحول الى اقتصاد السوق

ان تفاقم المشكلات الاقتصادية وضغوطها الاجتماعية والسياسية ادى الى تناقص القدرة على معالجتها. لقد تراكمت مشكلات واختلالات هيكلية خلال عقود ثلاثة مما يجعل الاصلاح الاقتصادى ضرورى وحتمى. ولكن فى اى اتجاه يكون الاصلاح؟ فى اتجاه مواصلة اسلوب التخطيط الحالى ام ارساء حقيقى لاقتصاد السوق.

وجه آخر لمأزق الاصلاح فى مصر وهو ضرورة الاصلاح بمرارته وآلامه من جهة، والاستقرار السياسى من جهة اخرى. لقد ساعدت سياسة الدعم الخارجى على الاستقرار السياسى فى الاجل القصير، وليس من المنتظر فى الاجلين المتوسط والطويل استمرار الدعم الخارجى بنفس الدرجة، لاسباب خارجية منها اولويات الاصلاح الاقتصادى والسياسى لدول اوروبا الشرقية، ولاسباب داخلية منها زيادة حدة الضغوط الاجتماعية والانفجار السكانى. وان عاجلا او آجلا يصبح نهوض القدرات الذاتية الوطنية للاصلاح والمواجهة امرا حتميا.

فى النصف الأول للثمانينيات ظهرت اختلالات مالية متزايدة فى الاقتصاد المصرى. وارتفع العجز فى الموازنة العامة للدولة ليبلغ نحو ٢٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى. وارتبط النمو الاقتصادى فى تلك الحقبة بصادرات البترول وانخفضت صادرات السلع الاخرى وخاصة الصناعية، الى وضع يشبه اعراض "المرض الهولندى" (م ٢١ ، م ٣٤).

واستمرت الرقابة الحكومية على الاسعار والابقاء على انخفاض اسعار الطاقة بصورة مصطنعة، والرقابة على الواردات والمغالاة فى سعر الصرف وعدم مرونته. لقد ادت هذه العوامل الى عدم الكفاءة فى توزيع الموارد. كما ان الاستثمارات فى الجهاز الانتاجى لم تستخدم المزايا النسبية للاقتصاد المصرى بطريقة كافية، ولم تحقق التنمية المنشودة.

هذه السياسات الخاطئة لها دلالات معينة، فقد اتبعت الحكومة سياسة سعر صرف غير مرن يصاحبه غلو فى قيمة الجنيه المصرى بنحو ٧٠٪ فى الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧ . كما ادت درجة الحماية المرتفعة للصناعة المحلية الى فرض قيود كمية وضرائب جمركية على الواردات. وتزايدت اختلالات الاقتصاد المصرى بسبب الرقابة الحكومية على الاسعار والتى تطمس آليات الثمن ولا تعطى مؤشرات اقتصادية صحيحة عن حقيقة الاثمان. وادى ذلك، وبالاضافة الى عوامل اخرى، الى ان اصبحت القطاعات المستهلكة للطاقة، مثل الصناعات المعدنية والكيماويات ومعدات النقل، تلتهم الطاقة بالاسعار المدعمة بدلا من توجيه الاستثمارات الى قطاعات اقل استخداما للطاقة وفيها مميزات نسبية للاقتصاد المصرى مثل النسيج والاغذية. واصبح تصدير منتجات الصناعات المستهلكة بكثرة للطاقة مثل الالومنيوم هو عبارة عن تصدير للطاقة الكهربية بثمن بخس (م ٢). اذن لم يمكن الاستفادة من المزايا النسبية كتوفر امكانيات الصناعات الغذائية، وتوفر القوى العاملة الماهرة نسبيا فى قطاع النسيج. كما ارتبط الانتاج الصناعى لدرجة كبيرة باستيراد المواد الخام، واتجه للسوق المحلية اساسا. واهملت اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والقدرة على المنافسة، واهملت فرص التصدير. كما ان الانتاج الزراعى جرى تعويقه بسبب فرض اسعار رسمية منخفضة للمنتجات الزراعية.

وفى عام ١٩٨٦ تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولى على برنامج اصلاح هيكلى ولكنه لم ينفذ كاملا وبتركيز كما فشلت اتفاقية المساندة Standby المعقودة مع الصندوق عام ١٩٨٨ . وهذا العام عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولى على برنامج للتكييف الهيكلى وتم فى ظل ظروف افضل من الاتفاق السابق. كما تم الاتفاق مع اعضاء نادى باريس على اسقاط نصف ديون مصر الخارجية بما يقدر بنحو ٢٣ مليار دولار على ثلاث مراحل وجدولة باقى الديون على ٢٥ سنة مع فترة سماح ثلاثة سنوات.

وتؤثر المعونات الخارجية والتطورات الدولية الى حد كبير فى تشكيل نمط الاصلاح الاقتصادى فى الدول النامية ومنها مصر. وحسب تعبير فايس Weiss انه يسيطر على هذا النمط مجموعة من " المحترفين" فى جانب الدول والهيئات المانحة للمساعدات والقروض، وجانب الدول المستقبلة لها. ويعرف هؤلاء "المحترفون" فى الجانبين المشكلات الاقتصادية لمصر وكيف انه يستحيل علاجها فى ظل الظروف السياسية الداخلية. وينسحب كل طرف الى ذاته ليحافظ على روتين سير المؤتمرات والمفاوضات ويتجنب فقدان ماء الوجه، ويكون الهدف الرئيسى هو تنفيذ جدول الاعمال مع تجنب الازمات باتباع اشكال دبلوماسية بعناية فائقة (م ٣٥ ، ص ١٤).

كما يتضح لنا احد جوانب حقيقة الواقع المصرى وهو انه يجرى التنازل عن اتباع سياسة موضوعية تستشرف المستقبل وقادرة على تحمل ومواجهة تحديات الاصلاح الشامل، مما يترك المجال خاليا لسياسة اعلامية تصلح للترويج الاعلامى وبين الحقيقة الموضوعية والحقيقة الاعلامية تظهر شيزوفرانيا مزمنة للاقتصاد المصرى. ولهذا توجد حالة فصام فى تشخيص وعلاج مشكلات الاصلاح الاقتصادى المصرى، اى يوجد مستويين للحقيقة:

المستوى الأول حقيقة موضوعية تقول ان المشكلات الاقتصادية والاجتماعية تراكمت فى مناخ سياسى متخلف وبنية سياسية وادارية تحارب التغيير وان الاصلاح الجذرى الشامل يتطلب مواجهة فورية وحاسمة بدون تسويف، غير ان الصفوة السياسية ليس فى قدرتها صياغة وتنفيذ برنامج اصلاح جذرى شاق ومؤلم.

والمستوى الثانى حقيقة اعلامية اى يجرى صياغتها وتوجيهها اعلاميا. وحيث ان الرأى العام يصعب ان تقدم له الحقيقة الموضوعية السابق ذكرها فيكون من السهل ان تقدم له حقيقة اخرى موجهة اعلاميا.

وذلك يدفع الصفوة السياسية في مصر الى التحول الى الحقيقة الاعلامية، ويجرى تدعيم ذلك عن طريق اجهزة الاعلام الدولية، حيث يوجد اعتراف بان مصر تلعب دورا في تطورات ازمة الشرق الاوسط واستقرار المنطقة (م ٣٥ ، ص ١٨).

٢ـ٢ : مشكلة اختيار نظام ملائم لاقتصاد السوق :

حاولت تجربة الانفتاح وتحرير الاقتصاد المصرى اصلاح عيوب التخطيط واعطاء دور اكبر لآليات السوق بهدف خلق شكل معدل من الرأسمالية المقيدة. والتجربة التاريخية تجعلنا نستنتج انه لا يوجد بديل حقيقى وفعال الا تطبيق جاد لشكل ملائم لاقتصاد السوق، حتى في ظروف دولة نامية كمصر، يعانى اقتصادها من البطالة والتضخم وضعف النمو والانفجار السكانى والتحكم البيروقراطى، ان التردد في تطبيق اقتصاد السوق يعنى اهدار فرصة تاريخية لتصحيح مسار الاقتصاد المصرى وتقويته ذاتيا.

وتبرز هنا قضية الاختيار بين حلول انتقالية للاصلاح التدريجى وحلول جذرية على كافة الجبهات. الحلول الانتقالية تبدو هامة وهى تتطلب ايضا كفاءة لاتخاذ القرارات وتنفيذها. لذلك فان اقتراح الاقتصادى المجرى كورناى Kornay للتغيير الجذرى يحتاج الى جهود كبيرة ويبدو من الصعب تنفيذه (م ٢٢).

وآليات السوق هى آليات الثمن، ولذلك يجب ان يبدأ التحول لنظام السوق بتحرير الاثمان، حتى مع اختيار حلول انتقالية، مع مراعاة توفر شروط لعل اهمها:

ا ـ ضرورة وجود هياكل مؤسسية متنوعة ومختلفة.

ب ـ وجود اجماع على نظام للقيم المتعلقة بالمنافسة واقتصاد السوق.

جـ ـوجود نظم معلومات على درجة عالية من الكفاءة.

د ـ مرونة كافية للتكيف فى جانبى العرض والطلب.

هـ ـ وجود اطار تشريعى وقانونى سليم خال من الرشوة والفساد.

و ـ وجود مؤسسات خدمات ذات كفاءة عالية.

ولا تتوفر هذه الشروط بكاملها فى حالة الاقتصاد المصرى، ولكن يمكن الاسترشاد بها عند التحول الى اقتصاد السوق باتباع اصلاح اقتصادى شامل طويل الاجل.

ان ضمان فعالية آليات السوق يرتبط بمدى تادية الاثمان لوظائفها. ويمكن تلخيص وظائف الاثمان فى المجتمع فى ثلاثة وظائف رئيسية: الأولى ان الاثمان تمد المجتمع بمعلومات عن الاسواق والموارد المتاحة وامكانيات الانتاج. والوظيفة الثانية تعد الانجاز الحقيقى للاثمان، وهى تشجيع المنتجين على اتباع طرق انتاج تخفض من التكلفة الى ادنى حد ممكن،وان تستخدم الموارد المتاحة للحصول على اكبر اشباع ممكن. وهذا يمهد للوظيفة الثالثة للاثمان وهى تحديد ماذا ينتج المجتمع ومن يحصل على المنتج وكم يدفع ثمنا لذلك، وايضا كيفية توزيع الدخل فى المجتمع؟

ولعل الوظيفة الثالثة للاثمان هى اساس تحديد سامولسون Samuelson للمشكلات الثلاث التى يواجهها اى نظام اقتصادى وتتلخص فى: ما ينبغى انتاجه وبأى كمية، ومن سيقوم بانتاج السلع والخدمات، ولمن سيتم الانتاج. وطريقة علاج هذه المشكلة الاقتصادية تختلف حسب نوعية النظام الاقتصادى المطبق (م ٣٠ ، ص ٨). والسبب فى التاكيد على الوظائف الثلاث المذكورة هو العلاقة التبادلية فيما بينها. ولعل ذلك هو اساس فشل التخطيط المركزى حيث يحاول الفصل بين كل وظيفة للسوق عن الاخرى.

وايا كان شكل نظام السوق الذى قد يؤخذ به فى مصر فان هناك اعتراضات قد تثور عند تطبيقه . نعرضها ونرد عليها فيما يلى :

ا ـ ان الكفاية الانتاجية التى يتفوق بها اقتصاد السوق ليست الهدف الوحيد والهام للنظام الاقتصادى بل هناك اهداف اخرى لا تقل عن ذلك اهمية مثل توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية . وهذا مردود عليه بان اقتصاد السوق يحقق اعلى معدل للانتاجية والنمو الاقتصادى فيعد ذلك فى حد ذاته هدفا يحقق العدالة الاجتماعية .

ب ـ ان نظام السوق بحكم منطقة وطبيعته غير قادر على انجاز بعض الاشياء مثل الدفاع . وتفشل السوق لاسباب عدة فى انجاز تخصيص افضل للموارد . والرد هنا انه عندما يفشل نظام السوق فى تخصيص افضل للموارد يمكن للدولة فقط التدخل لاصلاح هذه العوامل الطارئة حتى تعود آليات السوق الى ممارسة فعاليتها ، فحدود تدخل الدولة تكون بقدر اصلاح آليات السوق وضمان فعالية المنافسة .

ج ـ ان بعض العوامل مثل السلع العامة والوفورات الخارجية والاحتكار تؤدى الى عدم فعالية نظام السوق . والرد على هذا الاعتراض انه يجب سن قوانين لضمان حرية المنافسة ومنع الاحتكار ، وذلك لم تهتم به التشريعات الاقتصادية فى مصر كثيرا بالرغم من ظاهرة الاسهاب التشريعى .

٣ـ ملامح نموذج مصرى لاقتصاد السوق الاجتماعى :

فى محاولة لاستكشاف نموذج لاقتصاد السوق يلائم فى تصورنا الواقع المصرى يمكننا طرح نموذج السوق الاجتماعى المطبق فى المانيا بعد الحرب العالمية الثانية والذى تعود افكاره الى الثلاثينيات والاربعينيات حين ارسى بعض علماء الاقتصاد الالمان دعائم مدرسة الليبرالية الجديدة والتى عرفت بمدرسة فرايبورج (م ٢٩) وافكار الليبرالية الجديدة تشترط وجود اسواق قادرة على التوجيه

الذاتى، ويكون حينئذ للدولة دور من خلال سياسة التنسيق الاقتصادى Ordnungspolitik بهدف الابقاء على حرية المنافسة وفعالية آليات السوق، ومنع الاحتكار. ويعد فالتر اويكن Walter Eucken من اهم ممثلى هذه المدرسة وقد حدد ثلاثة مبادئ اساسية لنظرية الليبرالية الجديدة:

ا ـ مبدأ الحرية الفردية: فيجب على النظام الاقتصادى ان يكفل حرية وكرامة الانسان، ومن ذلك يشتق مبدأ احترام الملكية الخاصة والاستقلالية الفردية.

ب ـ مبدأ اتساق السياسة الاقتصادية: ويعنى ان للسياسة الاقتصادية اهداف سياسية، تعد لها البرامج من اجل تحقيقها، ولا يجب ان تجنح السياسة الاقتصادية الى التجربة والخطا، ولا يجب التدخل الحكومى الا لمعالجة مشكلات طارئة.

ج ـ مبدأ الدولة القوية: بمعنى ان الدولة لا يجب ان تتدخل فى العمليات الاقتصادية، وانما تعمل على تحقيق الاطار القانونى لضمان استرسال العمليات الاقتصادية فى سلاسة ويسر بدون اضطرابات.

وفى اجتهادنا لتحديد ملامح نموذج مصرى لاقتصاد السوق الاجتماعى سنتعرض لعناصر هذا النظام ودور الحكومة فيه، وضرورة اختيار اسلوب مناسب للتخطيط الاقتصادى، ومراعاة الهوية الحضارية.

٣ـ١ اقتصاد السوق الاجتماعى:

تاثرت الجوانب الاجتماعية فى مصر سلبيا ولدرجة كبيرة من جراء فشل السياسات الاقتصادية المطبقة فى العقود الثلاثة الماضية، حتى انه لا يمكن الحديث عن وجود عناصر لاقتصاد السوق الاجتماعى فى تلك الفترة. ولعل اسباب السلبيات التى اضرت بالجوانب الاجتماعية ما يلى:

ا- لم يشعر النشاط الاقتصادى الخاص بالاطمئنان وتجربة التأميمات ماثلة امامه، والرعب الذى نشرته البيروقراطية السياسية فى الستينيات يصعب ازالة آثاره، وبناء الثقة ما زال يحتاج الى وقت طويل.

ب- ادت تعقيدات البيروقراطية الادارية الى ان ينسحب النشاط الخاص الى ذاته والا يتسع افقه لاتخاذ قرارات اقتصادية فعالة.

ج - يوجد شعور عام بالاتكالية والتواكل على الحكومة والقطاع العام فى انجاز المصالح الاجتماعية.

د - الموجات التضخمية التى طفت منذ اوائل السبعينيات كان تأثيرها سلبيا على روح التضامن الاجتماعى. كما ان الارتفاع المفاجئ فى دخول بعض الافراد بعد الرواج النفطى ادى الى زيادة حدة الفروق الطبقية فى المجتمع.

- نقص العرض واختلال هيكل الانتاج لم يخلق مناخا ملائما للاهتمام بالحاجات الاجتماعية.

وسنعرض فيما يلى مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعى ومبادئه الاساسية ودور الحكومة فى هذا النموذج.

٣-١-١ : مفهوم السوق الاجتماعى :

يعد نظام اقتصاد السوق الاجتماعى طريق ثالث بين نظامى التخطيط المركزى والاقتصاد الحر. وهو نظام مفتوح يتميز بدرجة عالية من المرونة والتكيف وبذلك يعمل على تحقيق اداء اقتصادى امثل باستخدام آليات السوق. وذلك يتطلب من جهة استقرارا اقتصاديا ورعاية حقوق الملكية، ومن جهة اخرى توفير التضامن الاجتماعى والعدالة الاجتماعية. وهو بذلك يختلف عن نظام الاقتصاد الحر الذى لا يسمح الا باقل تدخل ممكن للحكومة، ويختلف عن نظام التخطيط المركزى الذى

تسيطر فيه الحكومة لاقصى درجة. وفى نظام اقتصاد السوق الاجتماعى على الدولة ان تتدخل فقط عندما لا يوجد نشاط خاص يقوم بذلك، وفى تدخلها تراعى الا تخل بآليات السوق.

والاهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام متكاملة رغم ما يبدو فيها من تعارض فى الاجل القصير، غير انه فى الاجل الطويل لا يوجد اداء اقتصادى سليم بدون توفيره للتكافل الاجتماعى والعدالة الاجتماعية. ويحتاج نظام اقتصاد السوق الاجتماعى، كما سبق ذكره، الى حكومة قوية لكى تحمى عناصره ومبادئه الاساسية. ولا يجب ان يفهم من ذلك ان الدولة القوية هى الدولة البوليسية. ومن جهة اخرى لا نتفق مع بعض الآراء التى ترى ان "حضور الدولة حضورا مؤثرا فى عملية التنمية لن يكون الا من خلال القطاع العام" (م ١ ، ص ٨٨).

٣-١-٢ : المبادئ الاساسية لاقتصاد السوق الاجتماعى :

المبادئ التى يقوم عليها نظام اقتصاد السوق الاجتماعى يمكن تقسيمها نظريا الى مبادئ اقتصادية واخرى اجتماعية، وفى التطبيق لا يمكن الفصل بينهما :

المبادئ الاقتصادية :

تتلخص المبادئ الاقتصادية لنظام السوق الاجتماعى فى تحقيق المنافسة الفعالة، والاستقرار النقدى، والملكية الخاصة (م ٣٢ ، ص ٢٤). ونتناولها بايجاز فيما يلى :

ا ـ المنافسة الفعالة :

واهم عناصر المنافسة الفعالة ضرورة وجود مشروعات اقتصادية لها حرية الحركة وتعمل بحرية فى اتخاذ قراراتها. فتقرر بحرية نوع وكمية اسعار السلع والخدمات الى تقدمها، ولا تتدخل الحكومة فى التسعير او

الرقابة على الاسعار حتى لا تختل آليات السوق. وعلى المشروع ان تكون له القدرة على تحقيق الربح ومواجهة مخاطر السوق. ومن الضرورى ان تضمن الحكومة فعالية آليات السوق والمنافسة، لانها لا تعمل دائما بشكل تلقائى، كما ان البديل للمنافسة الحرة سيكون الاحتكار.

وللمنافسة الفعالة وظائف اهمها تحقيق افضل تخصيص للموارد، وتشجيع التقدم التكنولوجى وتحقيق اكبر اشباع لرغبات المستهلكين. والوظيفة الاجتماعية للمنافسة الفعالة تتمثل فى حماية وتشجيع الحرية الفردية وقيامها بالرقابة على القوى الاقتصادية فتمنع الاحتكار، والرقابة على القوى السياسية فتضمن حرية الممارسة الديمقراطية.

ب ـ الاستقرار النقدى:

يؤدى الاصلاح النقدى ومكافحة التضخم الى تدعيم القوة الشرائية فى المجتمع. وجميع وظائف اقتصاد السوق الاجتماعى لايمكن تصور قيامها بدون توفر الاستقرار النقدى. كما ان الوظائف الاجتماعية للاستقرار النقدى تبدو فى نجاح السياسات الاجتماعية، فالتضخم يلتهم قيمة المدخرات.

ج ـ الملكية الخاصة:

الاعتراف بمبدأ الملكية الخاصة وضمانها وحمايتها تشريعيا من اهم اسس السوق الاجتماعى. والملكية الخاصة تسرى على جميع الاصول فى المجتمع فيما عدا الموارد الطبيعية مثل الطاقة والمياه فتكون ملكية عامة. والوظيفة الاقتصادية للملكية الخاصة تتمثل فى انها شرط جوهرى لحرية المشروعات، وتكون حافزا لرفع المهارة فى العمل من اجل امتلاك اصول كالعقارات والاراضى والسيارات.. الخ. والوظيفة

الاجتماعية للملكية الخاصة تتمثل فى ان القانون يقرر استخدام الملكية الخاصة فى اغراض مقبولة اجتماعيا .

المبادئ الاجتماعية :

اهم المبادئ الاجتماعية لنظام اقتصاد السوق الاجتماعى تحقيق الضمان الاجتماعى والعدالة الاجتماعية ، وسنتناولها بايجاز فيما يلى :

ا ـ الضمان الاجتماعى :

ويتمثل فى التامين الصحى ضد العجز والشيخوخة والبطالة . وللضمان الاجتماعى اهمية فى تغطية المخاطر الاساسية فى حياة الفرد من مرض وعجز،ولها وظيفة اقتصادية هامة وهى ضمان حرية المنافسة وعدم فشل آليات السوق .

ب ـ العدالة الاجتماعية :

يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية واعادة توزيع الدخل دون التدخل فى آليات السوق وذلك عن طريق قانون ونظام فعال للضرائب . وذلك بفرض ضرائب تصاعدية مرتفعة على الدخول العالية ومنح اعفاءات للدخول المنخفضة . والعدالة الاجتماعية شرط اساسى لضمان فعالية المنافسة وآليات السوق . وبدون اطار اقتصادى واجتماعى سليم لن يحدث الاستقرار الاجتماعى .

٣ـ١ـ٣ : وظائف الحكومة فى اقتصاد السوق الاجتماعى :

فى نظام السوق الاجتماعى يسمح للحكومة بالتدخل فقط عند وجود حالة تدعو لتصحيح آليات السوق او فى حالة عدم اقبال القطاع الخاص على الاستثمار فى مجال حيوى مثل التنمية التكنولوجية . وفى الاقتصاد الالمانى تبلور مبدأ ينادى بالتوسع فى السوق بقدر الامكان وتدخل الحكومة فقط عند الضرورة (م ٣٢ ، ص ٣٧) .

As much market as possible, as much government as necessary

وهناك اعتراف بتدخل الدولة عند الضرورة، وتترك حرية المنافسة وآليات السوق كلما امكن ذلك، والخلاف هو فى تقدير ما هو ضرورى وما هو ممكن. الضرورى مثلا دور الحكومة فى الدفاع والقضاء والعلاقات الديبلوماسية وانشاء البنية الاساسية. والحكومة لا يجب ان تتدخل فى آليات السوق الا لتصحيح مسارها وهذا ما يعرف بمبدأ انسجام او امتثال السوق (م ٣٢ ، ص ٣٨).

ويظهر دور الدولة فى تدعيم عناصر اقتصاد السوق الاجتماعى كما يلى:

ا ـ تضمن الدولة حرية المنافسة باصدار قوانين تمنع الاحتكار وترفع القيود التى تواجه المنافسة الحرة.

ب ـ فيما يتعلق بوظيفة الاستقرار النقدى يقوم البنك المركزى بدور هام لاستقرار العملة داخليا وخارجيا.

ج ـ للدولة بتشريعاتها واجهزتها القانونية دور هام فى حماية الملكية الخاصة.

د ـ فيما يتعلق بالضمان الاجتماعى تشرف الدولة على وكالات متخصصة فى التأمين الصحى وتأمين البطالة .. الخ ولكنها لا تتدخل فى تسييرها.

ـ العدالة الاجتماعية: تضمن الدولة حق التعليم لجميع المواطنين فى جميع مراحل التعليم.

٣ـ٢ : ضرورة اختيار اسلوب ملائم للتخطيط:

ان التحول الى شكل ملائم لاقتصاد السوق الاجتماعى يستلزم

اختيار اسلوب تخطيط يتمشى مع التطورات الجديدة، ولا يتناقض مع ضرورة تشجيع النشاط الخاص والتحول الى اقتصاد السوق والمنافسة، بحيث نضمن فعالية وقوة النظام الاقتصادى ككل.

وسنتناول ذلك فى النقاط التالية:

٣-٢-١ : مستقبل التخطيط فى مصر من وجهة نظر تطورية:

يقوم نظام التخطيط الاقتصادى المتبع فى مصر ايا كان شكله ودرجته من الشمولية على مفاهيم ميكانيكية لعلاقة خطية الهدف والوسيلة، مع ادعاء امكانية التوجيه الدقيق للنظم الاقتصادية الاجتماعية المعقدة التركيب. لقد نقل نظام التخطيط المصرى الى حد ما تجارب دول شرق اوروبا فى التخطيط الكمى دون ان يصنع تجربته الذاتية التى تصمد لتحديات المستقبل، ويكون لها القدرة على البقاء والتطور. ونحن فى غنى عن اية مواقف ايدولوجية مسبقة لنتبين ان التخطيط وسيلة لا غاية، وهو اسلوب فنى يقوم على حصر كافة الموارد المتاحة وتحديد كيفية استخدامها بما يكفل تحقيق الاهداف المنشودة وباقصى درجة من الكفاية وباقل تكلفة ممكنة، ويتوقف نطاقه على الفلسفة السياسية والاقتصادية التى تدين بها البلاد (م ٩ ، ص ٤).

ومن المعروف ان المفاهيم الرئيسية للتخطيط الاقتصادى الاشتراكى تقوم على عدة افتراضات، لعل اهمها:

ا ـ التنبؤ والتوجيه للنظم الا قتصادية والاجتماعية.

ب ـ التخطيط من اعلى عبر هياكل ادارية متسلطة وجامدة نسبيا.

ج ـ التركيز على علاقات الاقتصاد القومى داخليا فى شكل استراتيجية لاحلال الواردات.

هذه الافكار ثبت تقادمها فى بداية الستينيات، لكنها بالرغم من ذلك استمرت فى التطبيق فى مصر وفى كثير من الدول النامية التى اصطبغت بالاشتراكية حتى بداية السبعينيات وحدوث ارتفاع فى اسعار البترول بالاضافة الى صدمات اخرى فى الاقتصاد العالمى مثل انهيار نظام بريتون وودز، كل ذلك جعل من الضرورى تطبيق برامج للاصلاح والتكييف الهيكلى. وحينئذ فقط ادركت اقلية من الدول، ومنها مصر اخطاء النظرية والتطبيق وبحثت عن طريق آخر ومازالت تبحث.

كما اثبتت التجربة العملية والتغيرات الدولية المتلاحقة فشل النظرية والتطبيق لنظام التخطيط فى كثير من الدول ومنها مصر. ومن وجهة نظر تطورية نجد ان الانسانية اكثر من اى وقت مضى تعايش عمليات تطور مفتوحة فى اتجاه متزايد من التعقد Coplexity والتمايز Differentiation. وهى عمليات تتسم بالاضطراب وعدم الاستقرار وبعيدة عن وضع مستقر او متوازن نسبيا. وصيرورة هذه العمليات فى تحولها تمكنها من بلوغ درجة من التطور اكثر تنظيما وتعقيدا. وهناك عدة عناصر تدفع بهذه العمليات التطورية نحو الارتقاء وتتمثل فيما نشاهده من تحديات جديدة، وفرص متعددة ومخاطرة لركوب الصعب واقتحام المجهول والبحث عن الجديد، والتجديد والابتكار، وعدم توفر التوازن او حتى اليقين، وعدم القدرة على التنبؤ. وعلى حد تعبير توفللر ان المستقبل ينهمر علينا.

واثبتت الدراسات التطبيقية ان عمليات التنمية الناجحة تميزت بارتباطها بمنظور استراتيجى فى المدى المتوسط والبعيد مع استعداد للتكيف المرن مع ظروف البيئة المتغيرة. ان شروط البيئة العالمية وتغيراتها منذ السبعينيات تاثرت الى حد بعيد بتقلب الاثمان ومشكلات سعر الصرف وازمة البيئة وتلوثها والنزاعات العسكرية ومشكلات التكيف الهيكلى للاقتصاد القومى. وهذه التغيرات ارتبطت بتكلفة سياسية واجتماعية عالية اختلفت من حالة لاخرى.

ان عمليات اتخاذ القرارات المركزية البيروقراطية من طراز التخطيط الاشتراكي اثبتت عدم فعاليتها وانها غير صالحة لمعالجة مشكلات ادارة الاقتصاد القومي، وخاصة فيما يتعلق بالتكيف المرن مع متطلبات الاقتصاد المتغير قوميا وعالميا.

كما ان جهود الاصلاح الاقتصادى فى مصر مازالت مفتوحة وليس من المنتظر وجود حلول سريعة ناجحة. وهذا يعنى ان الكثير من عمليات التحول شاقة وتستغرق وقتا طويلا اكثر مما يطرحه الخطاب السياسى اليومى الموجه الى الرأى العام. ووظيفة التخطيط كاسلوب فنى لا يمكن الاستغناء عنها عند تطبيق نظام اقتصاد السوق فى مصر، لكن بيروقراطية التخطيط ومؤسساته الموروثة من الستينيات لن تكون قادرة على التطور وستحكم على نفسها بالانقراض اذا لم تستطع التكيف مع المتغيرات العالمية والقومية. وفى تقديرنا انها عاجزة عن التكيف بحكم تكوينها البيروقراطى الذى التحم بمركزية الدولة النهرية، والتى تضرب بجذورها فى التاريخ حتى عهود الفراعنة. والمطلوب حقيقة، من وجهة نظر تطورية، هو ضرورة قيام نظم ادارة ديناميكية وحيوية لها القدرة على التنظيم الذاتى. وفى هذا الصدد يمكن التعلم من الكائنات الحية التى وهبها الله القدرة الطبيعية على التأقلم والتلاؤم مع البيئة المحيطة بها، فهى تتعلم التكيف مع البيئة وتغيراتها المفاجئة وتطور بنية جديدة متزايدة التعقد والاختلاف، وينتج عن ذلك اكتساب قدرة اكبر على البقاء واستمرار الحياة. اى ان الكائنات الحية تستطيع بطريقة ذكية استقاء المعلومات من البيئة المحيطة وتقوم بمعالجتها وهى بذلك تستطيع التكيف والاندماج مع البيئة المتغيرة.

ومن جهة اخرى فان عمليات التحول يستحيل التنبؤ بنتائجها لانها تجرى فى نظم مفتوحة. والفرضية التى يقولها مايك Hayek تبدو الى حد ما سليمة وهى ان النظم المعقدة لا يمكن تخطيطها وانما يمكن تطويرها (م ١٩ ، ص ٦٨).

لقد فشلت النظم الاشتراكية بما فيها "تجربة التحول الاشتراكي في مصر" بسبب النظم الادارية المتسلطة والجامدة، والعلاج يتلخص في اتباع انماط ادارية غير جامدة ونظم مفتوحة في اطار اقتصاد السوق. ويصبح من المهم اعطاء حرية اكبر من اجل تحقيق عملية بحث تطورية لنظام جديد قادر على استيعاب المتغيرات الجديدة والتفاعل معها.

وفي ذلك يمكن الاسترشاد بالمبادئ التالية:

ا ـ يجب التعرف المبكر وبدرجة عالية من الحساسية على الاتجاهات الجديدة مع المطالبة بتوفير مؤسسات قادرة على الانجاز.

ب ـ فيما يخص السياسات والهياكل التنظيمية من الضرورى ان تتوفر فيها درجة عالية من المرونة والقدرة على الكيف.

ج ـ مقترحات الحلول يجب ان تتميز بالتنوع والابتكار.

د ـ الارتباط بعملية التعلم المستمر على المستويين الفردى والاجتماعى، وتنمية القدرة على التعامل الذكى مع التدفق المنهمر للمعلومات.

هـ ـ بناء قدرة اقتصادية قادرة على المنافسة الدولية.

و ـ الاعتراف بمبدأ التنظيم الذاتى.

٣ـ٢ـ٢ : التخطيط التأشيرى وكفاءة النظام الاقتصادى:

لو اخذنا بتعريف بالدوين للتخطيط بانه استخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يحقق اقصى اشباع ممكن، بمعنى انه تحدد الاهداف وتوضع الاساليب الكفيلة بتحقيقها باقل تكلفة اجتماعية ممكنة، لوجدنا ان اسلوب التخطيط المركزى لم تثبت كفاءته

مثل آليات السوق التى تعد اكثر ترشيدا فى تخصيص الموارد النادرة فى المجتمع. ويثور هنا سؤال هام وهو هل يمكن التخطيط بآليات السوق؟

الاجابة نعم. لان المنافسة عملية اجتماعية يجرى فيها اتخاذ قرارات من افراد عديدين، وتؤثر هذه القرارات فى بعضهم البعض.

والحساب الاقتصادى او المنطق البحت للاختيار، كما يسميه هايك Hayek، يعالج هذه المشكلة ويتكون بذلك جهاز الثمن، وفيه تصنيف للمواقف الممكنة للافراد، ويقدم لنا اسلوبا لوصف العلاقات المتبادلة. والعلاقات المنطقية فى جهاز الثمن تقوم بتلبية حاجات الفرد الذى يخطط حياته. وسوف يتعلم الانسان الكثير حول مغزى وطبيعة المنافسة بالممارسة فى الحياة اليومية. وفى ذلك يقول هايك ان تحليل عملية المنافسة فى الحياة الواقعية اهم كثيرا من اجراء تحليل نظرى لاحدى الصناعات (م ١٩ ، ص ١٢٣).

وبانتهاج اسلوب التخطيط التأشيرى تكون الخطة الاقتصادية ملزمة للوحدات الاقتصادية العامة، مما يقتضى النظر الى الاهداف الكلية المقررة للقطاع الخاص على انها اهداف تأشيرية لا تتمتع بقوة الزامية لمختلف وحداته. ولا يعنى انتفاء صفة الالزام عن التخطيط التأشيرى انه لا يتمتع بفعالية فى تحقيق اهداف الخطة، ذلك لان تقرير الاهداف التأشيرية انما يجرى على اساس من المشاورات المستمرة بين اجهزة تخطيط مرنة وممثلى رجال الاعمال ونقابات العمال وجمعيات المستهلكين والمنتجين.

ومن المعروف انه فى ظل التخطيط التأشيرى لا تكتفى سلطات التخطيط بمجرد اعلان الخطة وانما تنتهج من اساليب الرقابة المباشرة كتراخيص الاستثمار والاستيراد، وغير المباشرة كأسعار الفائدة والضرائب، ما يجعل من المريح لرجال الاعمال انتهاج السبل الكفيلة

بتحقيق الاهداف التاشيرية لاقصى حد ممكن. وبذلك لا يتعارض اسلوب التخطيط التاشيرى مع آليات السوق.

فى النموذج المقترح لنظام السوق الاجتماعى لابد ان تراعى اعتبارات الكفاءة الاقتصادية، وان يقوم هذا النظام بوظائفه بفعالية معتمدا على قوته الذاتية.

وتوجد عدة ملاحظات حول كفاءة النظام الاقتصادى:

ا- لا يوجد نظام اقتصادى نقى تماما لا تختلط عناصره المكونة بعناصر نظم اخرى، فقد يشمل النظام الاقتصادى فى بنيته عناصر من التخطيط والسوق والتعاون والديمقراطية والاسلام.. الخ. والمشكلة الحقيقية هى فى كيفية ابقاء عناصر الاوامر والتوجيه المركزى. وتدخل الدولة اقتصاديا فى اقل حد ممكن، ليتاح تطبيق اكثر فعالية لاقتصاد السوق (م ١٥).

ب- طالما ان الهدف الرئيسى لتدخل الدولة هو التاشير فى توزيع الدخل اكثر من تحقيق اهداف الكفاءة الانتاجية والنمو، فان التجربة التاريخية اثبتت انه يمكن تحقيق ذلك عن طريق نظام ضريبى فعال دون التدخل لاحباط آليات السوق.

ج - بالنسبة للدعم، فانه اذا رؤى الابقاء عليه لمساعدة فئات محدودى الدخل، فانه يفضل تقديم الدعم لها فى شكل نقدى، ويمكنها بذلك الحصول على السلع والاثمان باسعارها الاقتصادية وليس باسعار منخفضة بصورة مصطنعة. وذلك سيفيد مستحقى الدعم من الفئات الفقيرة ويجعل تدخل الدولة فى آليات السوق اقل. وقد عرض للمناقشة الدعم النقدى كمحاولة لتصحيح هياكل الاثمان فى مصر، غير انه رؤى ابقاء أسعار السلع الاساسية منخفضا، وهذا معناه صعوبة تطبيق نصائح لانجه وليرنر بجعل هذه الاسعار ترتفع حتى تقترب من مستوى

السوق الحرة، ومن جهة اخرى لم توقف الضغوط التضخمية، وتلك نتيجة منطقية.

لو ان الدعم اخذ شكلا نقديا وليس عينيا باثمان منخفضة اصطناعيا، فان المستهلكين يستفيدون اكثر، لان المنافسة ستؤدى الى خفض الثمن بصورة طبيعية، كما ان النظام الانتاجى سيصبح اكثر فعالية دون تدخل كبير من الدولة.

اما الشركات التى ستظل مملوكة للقطاع العام، بعد تصفية شركاته الخاسرة او بيع بعض اجزائه، فعليها ان تتحمل مسئولية جادة بان تصاغ اهدافها فى شكل محدد من تحقيق الربح اكثر من تحقيق اهداف كمية للمخرجات العينية. ويجب ان يترك للشركات العامة حرية الحصول على الموارد التى تحتاجها، وان تحدد الاثمان فى المستوى الذى يتوازن فيه العرض والطلب.

د ـ الطفرات التكنولوجية فى السنوات الاخيرة تجعل تطبيق نظام السوق والعمل على ازدهاره هو الاختيار الافضل من اجل التقدم الاقتصادى، ولعل اختيار التحرر الاقتصادى يعد هدفا رائعا على هذا الطريق، الا انه مازالت توجد تناقضات بين الامنية والواقع وبين النوايا الطيبة وتحقيق نتائج ملموسة. وشأننا فى ذلك مثل نظم اقتصادية اخرى تتعرض لتحولات جذرية، مثل الاتحاد السوفيتى ودول "الاشتراكية الواقعية" فى شرق اوروبا.

٣ـ٤ : الهوية الحضارية :

ويؤكد بعض الاقتصاديين على الآثار الايجابية للقيم الاخلاقية فى مجال الاعمال مما يساعد على تعميق المفاهيم الاجتماعية فى اتخاذ قرارات النشاط الخاص (م ١٢ ، ص ٢٢). وفى راينا انه لو توفرت الروح الوطنية والاخلاقية التى نفعت طلعت حرب فى العشرينيات الى انشاء مجموعة شركات بنك مصر، لامكن تقليص الانشطة الطفيلية للرأسمالية

الانفتاحيـة، وقد تبعث بذلك روح المشروع الخاص ونرى آثارا ايجابية للحرية الفرديـة المبدعة.

ولعل التدهور الاقتصـادى فى مصر سببـه الحقيقى يبتعـد عن الاقتصـاد ويقترب اكثر من الهوية الحضارية التى تقاوم وتدافع عن وجودها فى عالم تكنولوجـى متغير. ان الدين الاسلامى والمسيحى جزء هام من التركيب الحضارى والهوية الحضارية للمجتمع المصرى، ولن تنضب فيهما منابع التقدم. وبالنظر الى تجربة اليابان ومجتمعات جنوب شرق آسيا نجدها قامت بتطوير استراتيجية ناجحة للتنمية استنـادا على تاكيد هويتها الحضارية. ونحن ايضا فى مصر لن نخرج من المأزق الاقتصـادى الا بتحرير هويتنا الحضارية ونفض الغبار عنها وتنقيتهـا لتتكيف مع التغيرات التكنولوجيـة المتسارعة.

لقد اعجب غاندى ذات يوم بمقدرة الزعيم سعد زغلول على توحيد عنصرى الامة سياسيـا، وما احرانا ان نقدم للعالم نموذجا متميزا للتنمية يرتكز على الهوية الحضارية. وفى تصورنا ان هذا النموذج تجرى صياغته فى الواقع المصرى كما يلى:

ا ـ بالنسبـة للدين الاسلامى كان من نتائج الصحوة الاسلامية فى العقدين الماضيين ايقاظ الوعى بالهوية الحضارية المتميزة فى مواجهة الاغتراب عن روح العصر ومحاولات التغريب الحضارى، واجتهد المفكرون الاسلاميون فى بلورة نموذج للاقتصـاد الاسلامى يبرز فى التطبيق فى شكل بنوك وشركات اسلامية. وليست شركات توظيف الاموال بما وصلت اليه فى التطبيق النموذج المقصود، فقد اعترض على ممارستها مثلا الدكتور عبد الحميد الغزالى احد رموز التيار الاسلامى فى مصر.

ب ـ بالنسبـة للدين المسيحى تبدو تجربة الراهبات فى دير ابو مقار بالقرب من وادى النطرون جديرة بالاهتمام. فقد التف الرهبان المقاريون ذوى المؤهلات العليا حول الاب متى المسكين، واقاموا مزارع الانتاج

الحيوانى وبعض المحاصيل تدار بطريقة علمية، وتم توجيه جزء من النظام التعبدى الصارم نحو الانتاج فتحققت نتائج اقتصادية جيدة. ومنحتهم الحكومة المصرية الف فدان حول الدير لزراعتها.

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط فى مصر. فقمنا بتحليل ونقد عمليات الاصلاح الاقتصادى فى ظل التخطيط ثم الانفتاح، والقينا الضوء على اسباب تعثر الاصلاح الاقتصادى الشامل. فى محاولة لاستشراف المستقبل.

لقد جرت فى العقود الثلاثة الماضية محاولات للاصلاح الاقتصادى فى ظل نظام التخطيط ثم فى ظل الانفتاح الاقتصادى وتطبيق اقتصاد السوق. الا ان النتائج المحققة حتى الآن لا تبشر بامكانية تحقيق تقدم فى السنوات القليلة القادمة.

واصبح من البديهى ان عملية الاصلاح الشامل عملية طويلة وشاقة وتفرض على المعنيين بها، حكاما ومحكومين، الشجاعة فى مواجهة تحديات التحول الى اقتصاد السوق.

وبدون ذلك لن توجد فرصة للتفاؤل، خاصة مع زيادة الضغط السكانى وتفاقم ازمة الاسكان والتدهور الاقتصادى العام مع تدنى القدرة على المنافسة الدولية، خاصة مع الدول النامية الصناعية، وتفاقم مشكلات البيئة.

ان عملية الاصلاح الاقتصادى يجب ان تنمو فى احشاء المجتمع نفسه وتترسخ فى عملية التحول الحضارى والاجتماعى.

ونظرا لوجود سيطرة حكومية على معظم قطاعات الاقتصاد القومى مع تفاقم حدة المشاكل الاجتماعية وتزايدها، سيكون من الصعب وجود

اجماع سياسى للتحول نحو اقتصاد السوق. ان المستفيدين بشكل مباشر وغير مباشر من النظام البيروقراطى الحكومى كثيرون، وهذه البيروقراطية على درجة عالية من الديماجوجية والتخصص فى التلاعب بالألفاظ بل وتفصيل القوانين وتفسيرها والنفاذ بين ثغراتها. ولديها آليات فعالة لتنفيذ مصالحها.

كما ان التوسع الكمى للاقتصاد مع الانفجار السكانى مصحوبا بالتعقد والاختلاف للتركيب الاقتصادى والاجتماعى يؤدى الى ان تتزايد باستمرار قتامة المشكلات وعدم وضوحها، وبذلك يكتسب توجيه الرأى العام و"الاغلبية الصامتة" عن طريق اجهزة الاعلام اولوية عن سياسات الاصلاح الموضوعية.

وفى تصورنا لشكل ملائم لاقتصاد السوق فى مصر عرضنا رؤيتنا لأهمية الأخذ بنظام السوق الاجتماعى، والاتجاه الى اسلوب التخطيط التأشيرى، ومراعاة الهوية الحضارية.

المراجع :

اولا : باللغة العربية :

١ ابراهيم العيسوى : التغيرات الهيكلية والاطار المؤسسى للتنمية . معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم (٨٨٤) اغسطس ١٩٨٨

٢ ابراهيم حلمى عبد الرحمن (محرر) : الاصلاح الاقتصادى فى مصر والتطورات الدولية ، كتاب الاهرام الاقتصادى رقم ٤٣ ، سبتمبر ١٩٩١

٣ احمد رشيد : ملاحظات مبدئية حول سياسات العمالة فى الجهاز الادارى فى : بحوث المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ٢٠-٢٢ فبراير ١٩٨٩

٤ امانى قنديل : صناعة السياسة الاقتصادية فى مصر (١٩٧٤-١٩٨١) ، كتاب الاهرام الاقتصادى ، العدد ١٦ ، يونية ١٩٨٩

٥ جلال امين : مشكلات التصحيح الاقتصادى والتنمية فى مصر . فى : سعيد النجار (محرر) : التصحيح والتنمية فى البلدان العربية . صندوق النقد العربى ، ابو ظبى ١٩٨٧

٦ قانون قطاع الاعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ . الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٤ مكرر فى ١٩ يونية ١٩٩١

٧ عدالات عبد الوهاب : الآثار التضخمية لبرنامج المعونة الامريكية . بحث مقدم لندوة آليات التضخم فى مصر ، مركز

البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٣ـ٥ مارس ١٩٩٠

٨ على لطفى: مشروع الألف يوم، فى: الاهرام الاقتصادى، العدد ١١٤٩، ٢١ يناير ١٩٩١

٩ محمد سلطان ابو على: التخطيط الاقتصادى واساليبه، الاسكندرية ١٩٧٠

١٠ محمود عبد الفضيل: الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى، معهد الانماء العربى، بيروت ١٩٨٠

ثانيا: مراجع بالانجليزية والالمانية:

11 Abdel-Rahman, I.H. and Abu-Ali, M.S.: Role of the public and Private Sectors with Special Reference to Privatization: The Case of Egypt, in: El-Naggar, S. (edt): Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries. International Monetary Fund Washington 1989

12 -Abou-Ali, Sultan: Social Market Economy in Egyp, in: German Arab Chamber of Commerce, Cairo and Konrad-Adinauer Foundation, Cairo (editors): Economic Policies in Egypt. Social Market Economy, Cairo, March 1989, PP. 20

13 :Arab Republic of Egyp, ministry of Planning: The Five Year Plan ,1982-1978 Volume One, The General Strategy for Economic and Social Development, Cairo 1977

Ayubi, N.: Bureacrtic Inflation and Administrative Inefficiency: The 18 Deadlock in Egyptian Administrtion "Middle East Studies Nr. 3 July 1980" 14

Brus, Wlodzimier & laski, kazimierz: Von Marx zum Markt. Die sozialistischen Lander auf der Suche nach einem neuen Wirtschaftssystem, Marburg, 1990 15

Friedman, M.: Markt or Plan? Centre for Research into Communist Economics (CRCE), London 1984 16

Gayle, Dennis J. & Goodrich, Jonathan, N. (edt.): Privatization ,and Deregulation in Global Perspective, Pinter Publishers London 1990 17

Handoussa, H.; Nishimizu, M.; Page, J.M.: Productivy Change in Egyptian Public Sector Industries after the "Openning", 1973-W w in: Journal of Development Economiics 20, (1986), North1979 Holland, pp. 53-73 18

Hayek, F.A. Von: Studies in Philosophy, Politics, and Economics London 1967 19

Ikram, K.: Egypt. Economic Management in the Period of Transition, london 1980 20

Kaldor, N.: The Energy Issues, In: T. Barker and V. Braigovsky edt.: Oil or Industry, London 1981 21

Kronay, J.: The Road to a Free Economy. Shifting from a Socialist System: The Example of Hungary, New York, London 1990 22

Mabro, R./Radwan, S.: The Industrialization of Egypt 1933-1973. Oxford 1973. pp. 42 23

,Moller, Alex: Vorschlage zur Losung der okonomischen Agyptens Dusseldorf 1980 24

Moller, A.: Proposals for the Solution of the Most Important Structural, Economic and Financial Problems of the Arab Republic of Egypt. Report to the Presedent of the Arab Republic of Egypt Anwar El Sadat. Deutsches Institut for Entwicklungspolitik Berlin 1980 25

:Nutter, G. Warren: :Market without Property. A Grand Illussion in ,Nicholas A. Beadles and L. Aubrey. Jr. (eds): Money, the Market ,and the State. Economic Essays in Honor of James Muir Waller University of Georgia Press, 1968 26

O'Brien, P.: The Revolution in Egypt's Economic System, London Oxford University Press 1966 27

Pirie, Madsen: Privatization. Wildwood House Ltd. Alderhot Hans London 1988 28

Pilz, Frank: Das System der sozialen Marktwirtschaft. Ernst Reinhardt Verlag, Munchen 1981 29

Samuelson, P.A.: Volkswirtschaftslehre, 8. Auflage, Darmstadt 59 .S ,1987 30

Semich, Max Helmut: Agypten zur Jahresmitte 1990, BfAl, Koln Juni 1990 31

Stockmann, Kurt: Basic Elements and Principles of Social market Economy, in: German-Arab Chamber of Commerce Cairo and Konrad-Adinauer Foundation, Cairo (editors): Economic Policies in Egypt. Social Market Economy, Cairo, March 1989, pp. 24-W 45 32

Yarrow, George: Privatization in Theory and Practice in: Economic Policy, Cambridge, Nr. 2 April 1986 33

Van Wijnbergen, S.: Inflation, Employment and the Duch disease in Oil exporting Countries: a disequilibrium analysis, World Bank Washington DC. 1980 34

Weiss, D.: Zur Transformation von Gesellschaftssysten Institutionelle Aspekte der Selbstblockierung von Reformpolitiken: Fallstudie Agypten. Diskussionspapiere der Fachgebiet VW. des Vorderen Orients. FU, Nr. 13 Berlin 1991 35

Wheeler, J.C.: Entwicklungszusammenarbit in den 90er Jahren Politik und Leistungender Mitglieder des Ausschusses fur Entwicklungshilfe, OECD Paris 1989 36

Worl Bank: World Development Report, Washington 37

تعقيب على بحث

تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط فى مصر

ا.د. عثمان محمدعثمان

لا شك فى اهمية موضوع هذا البحث، اذ كما يوحى عنوانه يتناول مسألة تحرير الاقتصاد باستخدام آلية التخطيط، وليس بالغائها، اى اسلوب التخطيط فى ظل آليات السوق. ويكتسب مزيدا من الأهمية اذ يشير الى اعتنائه بالمستقبل، اى اتجاه تطوير اسلوب التخطيط وآداء اجهزته. ولكن يصدم القارئ استغراق الباحث فى التاريخ والماضى، فاكثر من نصف عدد صفحات البحث يتناول مسار الاقتصاد المصرى منذ الملكية (كم من الحضور هنا عايشوها) مرورا بمراحل الثورة ثم الانفتاح.. الخ. وقد يكون ذلك امرا مرغوبا فى غير هذا السياق. فضلا عن ان الباحث استخدم عددا من المفاهيم واطلق عددا من الاحكام لا تفيد الدراسة الحالية فضلا عن كونها موضع اختلاف شديد فى الآراء المبنية على قناعات سياسية ثابتة.

وبينما لم يحدد الباحث مفهوما للتحرير الاقتصادى، ولم يشر إلى اى تعريف ورد فى دراسات سابقة مثل اعمال مؤتمر التحرير الاقتصادى بمركز الدراسات الاقتصادية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، داهمنا بعدد كبير من المسميات.

مثل البيروقراطية السياسية/الاقتصادية/بيروقراطية التخطيط، وعبارات قوية مثل مسألة تأميم الصراع الطبقى، وعدم حسمه لصالح طبقة اجتماعية معينة.

وبعضها ترديد مقولات ماركسية مدرسية. وكلام الباحث نفسه عن اتساع قاعدة الطبقة الوسطى ينفى ذلك ثم ان الواقع العملى يقول ان ما تحقق على مستوى الفئات الشعبية فى مجالات الصحة والتعليم

والتأمينات الاجتماعية والتوظف..الخ. يفوق ما تحقق فى اى مرحلة اخرى فى مصر[1].

التخطيط فى ظل الناصرية

ـ ليس صحيحا ان نموذج التخطيط السوفيتى هو الملهم للخطة الخمسية الأولى، وهناك فروق شاسعة بين النظامين[2]. حتى توصيف الباحث لنمط التخطيط الأمر غير دقيق، فالاستهلاك والعمل كانا مجالين يتم تخطيط جانبى العرض فيهما.

ـ يقول انه ادخلت بعض عناصر السوق فى تجربة التخطيط المصرى، ما هى العناصر؟ وهل يكفى ذلك لوصفها باشتراكية السوق، ثم ان ما هو المقصود اصلا بهذه الاشتراكية؟ وهل تختلف او تتفق مع النموذج الاساسى فى هذه الورقة وهو السوق الإجتماعى؟ والا يتناقض هذا مع القول بان مصر فى الستينات كانت نظاما لرأسمالية الدولة؟

ـ اشار فى جملة قاطعة الى فشل الاصلاح الاقتصادى فى فترة التحول الاشتراكى، وفشل نظام التخطيط ولم يبين ما هى مؤشرات هذا الفشل، بل ما هو المطلوب اصلاحة فى هذه الفترة؟ وما معنى فشل نظام التخطيط؟ وممن استنتج تبريرهم لفترة الانغلاق؟ وهل يمكن حقا وصف الحقبة الناصرية بالانغلاق، وبأى مقياس؟

---

١ وصف الانجازات فى الستينات بانها رائعة، وفى سطر تالى بانها متواضعة، بدلالة معدلات النمو، التغير فى الهيكل الاقتصادى، معدل الادخار/الاستثمار.. الخ.

٢ بل ان الباحث فى الصفحة التالية نقل عن اوبرين قوله بان صياغة برامج الخطة لم تكن ابدا مخططة مركزيا وان الخطة لم تشمل اكثر من برنامج انفاق استثمارى بواسطة القطاعين العام والخاص.

الاصلاح الاقتصادى فى ظل الانفتاح :

ـ يقول ان الاصلاح قد بدا قبل الدول الشرقية بثمانية عشر عام . اذن لم يكن هناك اصلاح فى الستينات ، على غير ما قال به من قبل .

ـ يقول ان الانفتاح جاء كرد فعل لفشل نظام الاقتصاد المختلط ، اذن لم يكن اشتراكية ونظاما شموليا .

ـ من العبث تطبيق الاشتراكية بدون اشتراكيين ، تم تحول رأسمالى بدون رأسماليين . من اين يمكن ان ناتى بهؤلاء او اولئك ؟

النقطة المحورية كما يمكن ان نعثر عليها فى حشايا الورقة هى حول الملكية الخاصة ودورها فى تحريك آليات السوق . ورغم ذلك لم يولها الباحث العناية الكافية لبيان العلاقة بين الكفاءة والحوافز من ناحية وشكل الملكية من ناحية اخرى ، وفى دراسة قيمة لتنبرجن يفصل تماما بين الموضوعين ، فالكفاءة على اى حال ليست قصرا على الملكية الخاصة ، واشار الباحث لهذا ورفضه دون ابداء حجج واضحة .

بل انه فى موضوع البحث والذى يدور حول التحرير الاقتصادى ودور التخطيط فان حديثه عن فترة السبعينيات والثمانينات (فترة الانفتاح) لم يتتبع بجدية محاولات تحرير الاقتصاد ولا عملية التخطيط . فهو يقول بعبارة قاطعة انه بالرغم من قوانين الانفتاح وتعديلاتها حتى اليوم فانها لم تعمل على تغليب اقتصاد السوق فما زالت الدولة تهيمن على النشاط الاقتصادى . ثم يقول فى ص ٦١ انه لم يتحقق من الاصلاح الاقتصادى الا النذر اليسير .

وارى ان هذا القول يتجاهل تطورات الحياة الاقتصادية والاجراءات الاقتصادية المتتابعة مثل تحرير اسعار المنتجات الزراعية وانهاء نظام التسليم الجبرى للمنتجات باستثناء القطن والقصب . وانهاء احتكار التجارة فى مستلزمات الانتاج الزراعية وزيادة اسعار كافة المنتجات

المصنعة، ورفع معدلات الفائدة، ومعدلات الصرف (والقول بتحديدها فى اسواق حرة) والغاء الدعم على سلع كثيرة، والتوقف عن الالتزام بالتعيين للخريجين.. الخ.

وبهذا القول اعفى الباحث نفسه من تقييم نتائج هذه الفترة وتطبيق سياسة الانفتاح ولم يتناول تأثير او علاقة ما اسماه بمحاولة تحرير الاقتصاد المصرى باتباع سياسة الانفتاح ثم العودة الى نظام الخطط الخمسية فى الثمانينات.

هل اقتصاد السوق سراب؟

ويبدو التناقض واضحا عندما يتناول الباحث مسألة ضرورة التحول الى اقتصاد السوق، فبينما لم يوضح لنا فى اى جزء من ورقته ما هى سمات الاصلاح الاقتصادى الشامل، (كما يسميه) او لماذا لا يعتد بما حدث من تغيرات فى اسس السياسة الاقتصادية يتساءل عما اذا كان الاصلاح هو فى اتجاه مواصلة اسلوب التخطيط الحالى ام ارساء حقيقى لاقتصاد السوق. ما هو الحالى وما هو الحقيقى؟ بل انه اذا كان الباحث قد اشار الى هذه الاختلالات وتفاقم المشكلات خلال فترة التحول الجزئى الى اقتصاد السوق، الا يكون مدعاة الى مزيد من ضبط ايقاع الاقتصاد وحبك السياسة الاقتصادية، وليس ترك الحبل على الغارب؟

الواقع انه لو كان الباحث قد حاول الاجابة بعناية على هذا السؤال لكانت ورقته مساهمة ايجابية جادة فى اعمال هذا المؤتمر. وبدلا من ذلك فقد فاجانا باقتطاف فقرة فى اوليات علم الاقتصاد ودور الثمن فى تحديد ماذا تنتج، كيف ننتج، ولمن ننتج.

لكن هذا التبسيط الزائد لمسائل السياسة الاقتصادية وادارة الاقتصاد القومى بلغ حد الخلط حينما يقول الباحث فى جملة قاطعة ايضا ان اساس فشل التخطيط المركزى هو الفصل بين وظائف السوق او

الاثمان، بينما الصواب هو وجوب هذا الفصل وعدم الخلط بين الاسعار كتعبير عن الندرة واساس لاتخاذ قرارات الانتاج، وبين الاسعار الاجتماعية واستخدام اشكال الدعم والضرائب لتعديل هيكل التوزيع الأولى للدخل، سواء للتأثير فى الطلب او للتغلب على اثر الاستبعاد الناشئ عن قوى السوق. (راجع كتابات بنت هانسن، وكذلك دعوة اصلاح نظام الاسعار فى القطاع العام المصرى).

والربط بين ضرورة الاصلاح الاقتصادى الشامل والتحول الى اقتصاد السوق ربما يعطى الايحاء باننا فى حاجة الى عملية مشابهة لما جرى ويجرى فى بلدان اوروبا الشرقية وفى الاتحاد السوفيتى. وهذه المقارنة خاطئة فضلا عن مخاطرها الجسيمة.

فلا الاقتصاد المصرى اقتصاد آمر، ولا التخطيط فى مصر تخطيط مركزى شامل، ومصر لا تتحول من اقتصاد اشتراكى تسود فيه الملكية العامة الى آخر رأسمالى لا محل فيه لهذه الملكية.

وتبقى المشكلة الاقتصادية الحقيقية فى مصر مشكلة اقتصاد نامى يواجه تعثر التنمية الى جانب الاختلالات المالية والنقدية الحادة.

وحاجة مصر فى هذه المرحلة ماسة لسياسة اقتصادية حازقة لا تحقق فحسب الاستقرار الاقتصادى (المالى والنقدى)، وانما تحفز فى آن واحد النمو المتواصل، مع حماية او رعاية الفئات الافقر. ببساطة سياسة هدفها تحسين مستوى المعيشة للمصريين من خلال خلق وزيادة فرص العمل المنتجة. والسوق والخطة هى ادوات فى يد واضع هذه السياسة، وعناصر هذه الادوات ليست متناقضة او بديلة. والمشكلة هى التوليف بين هذه العناصر المختلفة بالاعتماد على ادوات السياسة الاقتصادية المناسبة التى توفر مؤشرات سليمة عن حقيقة الندرة النسبية للعناصر والمزايا النسبية الكامنة والحالة فى الاقتصاد.

انتقائيـة النمـوذج

هل هذا ما يمكن ان نسميه نظام السوق الاجتماعى، على غرار ما ينصح به الدكتور صلاح زين الدين؟ ربما. ولكن المشكلة اننا نجد انفسنا فى مواجهة تعدد المسميات والمفاهيم، اقتصاد السوق الاشتراكى، او اشتراكية السوق، او السوق الاجتماعى، او السوق المخطط كما اسميه شخصيا فى حالة مصر، ومن ثم تثور مسألة النقل عن تجارب الآخرين، هناك الزعم باننا نقلنا عن النموذج السوفيتى. وحتى ان كان ذلك غير صحيح، فلماذا نقلد تجربة المانيا مثلا؟

وانا لا اقول ذلك لمجرد رفض تجارب الآخرين، ولكن لأن المبادئ العامة التى يمكن استخلاصها عن مثل هذه التجارب، فضلا عن انها تتجاوز مرحلة التطور الاقتصادى والاجتماعى فى البلد المعنى، تظل مقبولة نظريا، دون بيان حدودها العملية والاجرائية المناسبة.

فكما يقول الباحث عند توصيفه لمفهوم السوق الاجتماعى فى ص ٧١: على الدولة ان تتدخل فقط عندما لا يوجد نشاط خاص يقوم بذلك، وفى تدخلها تراعى الا تخل بمؤشرات السوق. ولا اتصور ان احدا سيختلف معه فى ذلك. ولكن د. صلاح لا يتفق ودون ابداء حجج مضادة مع استنتاج احد الباحثين بان حضور الدولة حضورا مؤثرا فى عملية التنمية لن يكون الا من خلال القطاع العام. فنظام السوق الاجتماعى فى المانيا اقتضى ان تكون الشركات العامة حوالى ١٢ـ١٤٪ من الناتج المحلى، فكم ستكون النسبة المعقولة فى حالة مصر؟ اذا استبعدنا قطاعات الاحتكارات الطبيعية ربما لا تزيد النسبة عن ٢٥ـ٣٠٪. فهل هذا اكثر مما ينبغى؟

وبدلا من ان يعطى الباحث مثل هذه القضايا حقها فى التحليل يكتفى دائما باطلاق احكام نهائية غير قابلة للنقض او الابرام. فمثلما اكد على ضرورة التحول الى اقتصاد السوق واختار نموذج السوق

الاجتماعى، استنادا الى افتراض ضمنى بغياب آليات السوق فى مصر، وغلبة التخطيط المركزى، فى ظل ما اسماه فشل تجربة التحول الاشتراكى قطع ايضا بان بيروقراطية التخطيط ومؤسساته الموروثة من الستينات لن تكون قادرة على التطور، وستحكم على نفسها بالانقراض اذا لم تستطع التكيف مع المتغيرات العالمية والمحلية. ولكن هذه النتيجة الشرطية حسمها د. صلاح بقوله: فى تقديرنا انها عاجزة عن التكيف بحكم تكوينها البيروقراطى، على اية حال بدلا من بيان ما هى التغيرات المطلوبة فى اسلوب التخطيط وادواته وهيكل اجهزته وعلاقتها بغيرها من المؤسسات اكتفى بالقول بانه يمكن التخطيط بآليات السوق واقترح ان تتبع مصر اسلوب التخطيط التاشيرى. واود هنا ان اشير إلى عدة نقاط مختصرة:

ا ـ ان اجهزة التخطيط ـ ووزارة التخطيط بصفة خاصة ـ تشير إلى ضرورة مرونة شكل واساليب التخطيط، وتكيفها مع المتغيرات الدولية والمحلية، ويمكن للباحث، وكان عليه ان يراجع تقارير متابعة الخطة.

ب ـ ان الباحث عند اقتراحه لاسلوب التخطيط التاشيرى لم يوضح علاقته وسماته فى ظل السوق الاجتماعى المأخوذ عن النموذج الالمانى. فهل النموذج الفرنسى مثلا قابل للنقل، وكيف؟

جـ ـ يؤكد د. صلاح ان اسلوب التخطيط التاشيرى لا يتعارض مع آليات السوق رغم انه اشار الى انه فى ظل هذا النظام تكون الخطة ملزمة للوحدات الانتاجية العامة وتاشيرية بالنسبة للقطاع الخاص. وبينما يتناقض هذا القول مع محاولة ربط التحرير الاقتصادى بالتحول الى الملكية الخاصة، فاننى اتصور ان اتباع منهج التخطيط التاشيرى يجب ان يتوافق مع حرية وحدات القطاع العام فى اتخاذ قراراتها وفق مؤشرات السوق واعتبارات الكفاءة وتوجهات اطار السياسة الكلية فى الخطة. ومن ثم لا

يصبح ثمة الزام سوى العمل على تحقيق اقصى عائد فى ظل دالة انتاج واحدة للاقتصاد. كيف يتحقق ذلك وما هى متطلباته؟ اعتقد ان هذا من اهم ما يلزم ان يشغلنا كباحثين، وما كنت اتطلع ان يشارك فيه د. صلاح بنصيب اوفر.